سورية حرة

كرامة
ساسية • إسبوعية • مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.karamamc.com

حرية – العدد (٩) ٢٠١٢/١١/٥

تشتيت المعارك بانتظار الحسم

علي الشيخ منصور

في الهامش الزمني الفاصل ما بين بدء الربيع العربي في تونس، وانطلاق شرارته في سوريا، قرابة شهر من الزمن كانت كافية ليحسم النظام السوري خياراته بشكل مسبق باتجاه العسكرة والحل الأمني، عبر عنها في مقولته حول وجود عصابات سلفية وإرهابية متورطة في مؤامرة خارجية بل كونية ضد مشروعه للتصدي والمقاومة في المنطقة، ونجحت فاشية النظام ومواجهته الدموية للمتظاهرين العزل منذ اللحظات الأولى بتحديد خندقي المعركة وطبيعة المواجهة وأدواتها، حيث لم يترك مجالاً لأي حلّ سياسي، فقرر الثوار المضي في المواجهة، واسقاطه في الساحة التي أجبرهم على ولوجها، هذه المعركة التي تسير على قدم وساق، وبدون تدخل خارجي يُذكر.

ورغم الدعم اللوجستي الإيراني والروسي للنظام، وتزويده بأحدث الأسلحة وما يشاء من الذخيرة، وصولاً إلى دعمه بالخبراء العسكريين والمقاتلين أيضاً، مقابل قلة الأسلحة النوعية وندرة الذخيرة لدى الجيش الحر، وافتقاده لقيادة موحدة عسكرياً، إلا أنه نجح في استجرار قوات النظام إلى معاركه التي تعتمد تكتيك التشتيت والاستنزاف بآن معاً، بحيث يقاتل الجيش الحر في معارك كثيرة وهمية أحياناً، لتشتيت جهود النظام في اكثر من منطقة وبأكثر من اتجاه أو هدف، فحين قدم معركة حلب على أنها معركة الحسم، كانت معارك دمشق ودرعا وسواها تستنزف كثيرا من قوة النظام العسكرية وتكبده خسائر فادحة، وحين أصبحت معارك إدلب وحلب قاب قوسين أو أدنى من تحقيق المنطقة الآمنة في شمال سوريا بالتواصل مع الحدود التركية، اكتشف النظام أن الاستعدادات قطعت شوطاً مهما باتجاه معركة دمشق، فعاد لسحب خيرة قواته العسكرية باتجاه قاسيون للحيلولة دون سيطرة الجيش الحر على العاصمة دمشق.

يمكن أن نلاحظ في الأسبوعين الأخيرين أن رياح المعارك تهب فيما لا تشتهي سفن النظام، فبعد أن سيطر الجيش الحر على مدينة سراقب ومحيطها بمدى ٢٥ كم، تدور الآن أعنف الإشتباكات في مدينة حارم التي تبعد ٢ كم فقط عن الحدود التركية، وهناك معارك أخرى باتجاه مطار قرب سلقين، إضافة لخبر اسقاط ثلاث طائرات حربية مقاتلة يوم الجمعة المنصرم، بحيث أن استخدام الطيران الحربي من قبل النظام لتعديل موازين القوى إزاء تفوق معنويات الثوار بات بلا جدوى، ما دامت المدافع ١٤ مم البدائية جدا بالمعنى العسكري تمكّن الثوار من اسقاط طائراته، لذلك اعطى النظام أوامره إلى بعض كتائب الدفاع الجوي الساقطة استراتيجيا، لتدمير أسلحتها من مضادات الطيران والصواريخ كي لا تقع في أيدي الثوار، خاصة بعدما فرّ عشرات الجنود السوريين باتجاه تركيا مستسلمين، وهذا كله يعكس الحالة المتردية لمعنويات قوات النظام، لكنه يعكس عجز هذه القوات أمام الجيش الحر ويأسها من تحقيق أي نصر عليه.

المعارك تتواصل الآن باتجاه حيازة منطقة آمنة في شمال سوريا، لكن معركة الحسم القادمة ستكون في دمشق قريبا.

الافتتاحية

مسؤولية الحكومة ووهم المصالحة الوطنية

سامي شيحان

في الافتتاحية الأخيرة لجريد «قاسيون» يتحدث قدري جميل نائب رئيس الحكومة عن الحل السياسي، معتبرا أن الظروف الموضوعية نضجت لانطلاق حل سياسي شامل يرتكز إلى الحوار والمصالحة الوطنية، وأن الحكومة التي يسهم بقيادتها تشكلت لتقوم بمهمة الذهاب بسورية نحو الحل السياسي، خاصة وأنها ضمت في تركيبتها وزارة للمصالحة الوطنية، والسؤال الآن بعد أكثر من مائة يوم على عمل الحكومة: لماذا عجزت عن تحويل بيانها الوزاري إلى وقائع ملموسة؟.

يعترف نائب رئيس الحكومة أن العائق يكمن باستمرار «الهجوم على الحل السياسي من متطرفين داخل النظام»، مطالباً بإسقاط «الملتفين على المصالحة الذين يتاجرون بها، ويسمسرون باسم المصالحة في قضايا الخطف وغيرها، ويصورون المصالحة في الإعلام بطرق مبتذلة لا يصدقها أحد، وإسقاط الذين يتلاعبون بالليرة السورية ويحولون العمل الاقتصادي إلى عمل صرافة، وإسقاط أولئك الذين يغزون على الأحياء بعد أن يدخلها الجيش العربي السوري مقدماً الضحايا، فيغتالون ضحاياه مرة ثانية بقذارة سلوكهم، يسرقون ويقتلون ويعيثون فساداً تحت مسمى (موالين)..».

وإذا كان «من حق الشعب السوري أن يسأل، وإن من واجب الحكومة أن تجيب» كما يقول، فهو أعاد طرح الأسئلة لكنه لم يجب بكل أسف. لأن ما يتجاهله قدري جميل أن كل ما ينتقده هو سياسة النظام منذ بدء الأزمة وحتى تاريخه، وإن كان فعلاً لا يُدرك ذلك، سيكتشف بعد فوات الأوان أنه كان كالزوج المخدوع في علاقته مع هذا النظام، وأشك في ذلك، وإن كان فيه بقية من ضمير إنساني وانتماء وطني، عليه اليوم قبل الغد أن يُطالب بإسقاط النظام ورحيل الأسد.

فاتورة الريف الكبيرة:

إعداد إيفان عبد المسيح

لا يختلف عاقلان في سورية (وربما في العالم) على أن جلاوزة النظام السوري لا يمكنهم احتمال وجود مواطن واحد مسكين، يفكر بتحسين وضعه المعيشي، ويتمنى أن يشبع رغيف الخبز. ويتفق العقلاء هنا – بناء على تجارب لا تحصى – بأن هؤلاء المرضى من رجال الأمن، سيجلبون هذا المسكين ويعذبونه حتى الموت، وسيجبرونه على الاعتراف بأنه يحاول إسقاط هذه الدولة العتيدة المقاومة والممانعة، وأن الولايات المتحدة ودول العالم أجمع، هي التي دفعته إلى حياكة هذه المؤامرة الكونية.

بناء على هذا، لا يمكن لأحد أن يصدق أن هذا النظام يمتلك رحمة أو شفقة، أو حتى مجرد التفكير في حوار مع الآخر.

طرحت هدنة عيد الأضحى، وكان الإبراهيمي، والناس العاديون، وحتى النظام نفسه، غير مصدقين ولا مقتنعين بوجود هدنة، وذلك لأن النظام الذي كان يقتل الناس في أيام السلم لمجرد مطالبتهم بإصلاحات بسيطة، لا يمكنه أن يترك على قيد الحياة من يطالبه بالرحيل.

فشلت الهدنة، وأحصي ٤٥٠ قتيلاً في أربعة أيام أثناء وقف إطلاق النار المعلن من قبل النظام. ضربت سيارة مفخخة حي الروضة في جرمانا، واتهم الناشطون ولجان العمل الوطني الديمقراطي المعارضة في منطقة جرمانا الشبيحة والسلطات بالوقوف خلف التفجير الذي أودى بحياة حوالي ١٥ شخصاً وجرح حوالي ٦٠آخرين. وأصدرت لجان العمل الوطني الديمقراطي المعارضة بياناً قالت فيه: «أمام هذه الجريمة البشعة اليوم، نتساءل كيف تُستهدف المدينة والحواجز تحيط بها من كل الجهات؟ كيف تستهدف والمسلحون المدعومون من السلطة «اللجان الشعبية» يسرحون ويمرحون بأسلحتهم، يوقفون البشر على الشبهة ويقطعون الطرقات ويعتقلون الغرباء عن المدينة بذنب أو من غير ذنب؟».

وجاء تفجير سيارة أخرى في الحجر الأسود، ليعلن أن النظام لا يريد لأي حجر في سورية أن يبقى فوق حجر آخر يحمي من خلفه المدنيين.

أعلن النظام أن الإرهابيين هم الذين خرقوا وقف إطلاق النار، وهو يمتلك حق الرد عليهم لحماية المواطنين المدنيين. وكان القتلى بمدافع النظام السوري ودباباته وطائراته وراجماته هم من الأطفال والنساء. إذاً، على من يرد جيش النظام؟ وهل الأطفال هم الذين خرقوا الهدنة، فوجب الرد عليهم وقتلهم؟

هذا النظام العتيد المقاوم، لا يمكنه أن يعتبر هؤلاء الناس الذين يعيشون منذ ملايين السنين في بلادهم، سوى مجموعة من العبيد. وبما أن العبيد هم ملك لسيدهم، فإنه يجد نفسه على حق إن شردهم وحرمهم من التنفس وإن قتلهم حتى.

يقصف النظام البلدات والمدن السورية على مدار الساعة، ويصرح الناطق باسم جيش النظام بأن الجيش يلاحق العصابات المسلحة والإرهابيين، ويعلن بعد أيام، وبالتحديد يوم ٣١/ ١٠/ ٢٠١٢ أنه لاحق الإرهابيين في مدينة دوما، وقتل مجموعات منهم، وصادر كميات كبيرة من الأسلحة. وفي النتيجة، يكون الضحايا من الأطفال والنساء، وقد انتشلت أجسادهم من تحت أنقاض صواريخ وقذائف الجيش.

الإرهابيون في نظر النظام، هم أولئك الذين لا يقبلون أن يستمروا في العيش كعبيد. إذاً فكل المطالبين بالحرية هم مطلوبون لمقصلة النظام. وهو مصر على إعدامهم، مهما فعلوا.

انفجرت سيارة مفخخة في معضمية الشام بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠١٢، وراح ضحية التفجير عشرات القتلى، وفي اليوم نفسه قصف مخبز احتياطي في الحسينية، وقتل كل «الإرهابيين» من النساء والأطفال والشباب الذين كانوا ينتظرون دورهم لشراء بعض أرغفة الخبز، غير المتوفرة بشكل دائم في الريف الدمشقي الثائر.

أما النظام الذي يتفاخر بأنه يحمي المدنيين، فإنه يردد كلماته الخرقاء على الدوام: «المجموعات الإرهابية المسلحة، المدعومة من الخارج، تواصل قتلها للمدنيين، وجنود جيشنا البواسل يلاحقون فلول الإرهابيين ويكبدونهم خسائر فادحة...».

ساندي الرحيم

أودى الإعصار ساندي الذي ضرب الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، بـ ٣٧ شخصاً، وذلك حسب إحصائيات أولية، ورجحت بعض المصادر أن يكون العدد أكثر من ٥٠، وأخرى تحدثت عن ١٠٠ قتيل. أما الأضرار المادية فقدرت بنحو ٢٥ مليار دولار.

هذا الإعصار القادم من المحيط الأطلسي لا أخوة له ولا أقارب في الولايات المتحدة، وهو لا يهمه إن كان الناس هناك سيموتون أو لا، ورغم ذلك فقد كانت نسبة الضحايا لا تذكر مقارنة مع قوة الإعصار الذي هجر مئة مليون نسمة من بيوتهم، وضرب ٨٠٠ ألف منزل.

إذا قارنا – وهنا نكون ساذجين جداً – مع الحصيلة المعترف بها من الضحايا في سورية بقذائف قوات النظام ومدافعه وبنادقه، سنجد أنفسنا أمام كارثة أكبر بكثير، حيث يتجاوز عدد الضحايا في أربعة أيام (وهي أيام الإعصار ساندي) في سورية تجاوز الخمسمائة شخص. وفي المقابل فإن ما تم تدميره في دوما وحدها، يزيد عما تم تدميره من قبل اللئيم ساندي. فساندي يهاجم بقوة رياحه وأمواجه البيوت فيترك وراءه كثيراً من المعالم الواضحة وكثيراً من البيوت تبقى واقفة وتحتاج إلى قليل من الإصلاح.

أما جيش النظام السوري، فحين يدك دوما وحرستا، فكأنه يريد أن يزيلها من على وجه الأرض، فلا يترك فيها إلا بقايا الكتل الإسمنتية، وتحتها أجساد بشرية. قصفت دوما بعنف، وتلتها عربين وحرستا. ومن يرى الدمار لا يمكن أن يجد مبرراً لهذا، إذ إن مقولة النظام في ملاحقة الإرهابيين تسقط فوراً، إثر مشاهدة حجم الدمار. ومن غير الممكن أن يتم هدم حي كامل ويدفن أطفال تحت الركام، ويُتهم الجيش الحر أو المعارضة المسلحة، لأن الطائرات والدبابات حكر على النظام، ولا تمتلكها جهة أخرى في سورية. ثم إن البراميل المتفجرة هي امتياز للنظام السوري، سيأخذ عليها جائزة دولية في الإبادة. ولا يستخدم المسلحون المعارضون أيضاً أي قنابل عنقودية أو فراغية.

تدفع دوما اليوم مع جارتها حرستا ثمن مقاومة النظام، ورفض بقائه فوق جثث الناس. وقد دفعت دوما سابقاً، مع داريا الفاتورة الكبرى من القتل والتنكيل والتهجير. وأهلها محرومون ليس فقط من المواد الأساسية، بل ومن التحرك بحرية خارج منطقتهم لتأمين حاجيات أطفالهم ونسائهم.

إن ساندي إعصار رحيم، رغم أن الذين ماتوا ودمرت بيوتهم بسببه ليسوا أبناء بلده، ولا يعرفهم، وهم أيضاً ينعمون بحرية أكبر بكثير من أهالي دوما، الذين خرجوا من الأيام الأولى من الثورة يطالبون بالحرية، أو ببعض حرية، فنالوا القتل والتدمير والتشريد والموت تحت الأنقاض.

التسول في سوريا

عجز حكومي وقانوني في معالجة التسول.. وغياب تام لأية إحصائيات

نعيم نصار

يعرف السوري في مختلف المحافظات أن التسول المنتشر بأشكال متعددة، لم ينقطع في يوم من الأيام، وقد زاد في العشرين شهراً الأخيرة بسبب الأوضاع الاقتصادية المريعة التي فرضها النظام السوري على حياة السوريين، حيث شرد آلاف العائلات والأفراد، ودمّر مصادر رزقهم، وحول بعضهم إلى متسولين، وبشكل خاص من أصيب بعاهات أو عجز، أو تقطعت بهم سبل العمل وتأمين لقمة العيش الكريم. والتسول في سوريا أكثر من ظاهرة اجتماعية، إنه معضلة كبيرة أنتجها الفقر العام وكرسها الفساد والتهميش، وساعدت على انتشارها البيروقراطية الحكومية، حيث تقول أرقام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن أعداد المتسولين في سوريا هي (٥٩٦) فقط، بينما واقع الحال يشير إلى وجود الآلاف، وعشرات الآلاف. هذا الحال الوزاري يجعل العقل الحكومي السوري يفكر إذا تكلم بعقل مكافحة المتسولين لا التسول.

نظرة إلى القانون السوري

لدينا في سوريا ثلاث وزارات مسؤولة عن مكافحة التسول هي: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الداخلية، ونظرة أولية للقانون المعمول به من قبل القضاء السوري تأخذنا إلى ما يلي:

(بموجب قانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ تاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢، وفي المادة ٥٩٦، فإن من كانت له موارد، أو كان يستطيع الحصول على موارد بالعمل واستجدى لمنفعته الخاصة الإحسان العام في أي مكان كان إما صراحة أو تحت ستار أعمال تجارية عوقب بالحبس مع التشغيل لمدة شهر على الأقل وستة أشهر على الأكثر، ويمكن أن يوضع في دار للتشغيل وفاقاً للمادة ٧٩ ويقضى بهذا التدبير وجوباً في حالة التكرار.

وتنص المادة ٥٩٨ على أنه من غادر مؤسسة خيرية تعنى به وتعاطى التسول، عوقب ولو كان عاجزاً بالحبس مع التشغيل من شهر إلى ستة أشهر، وفي المادة ٥٩٩، فإن المتسول الذي يستجدي في أحد الظروف التالية:

آ ـ بالتهديد أو أعمال الشدة. ب ـ بحمل شهادة فقر حال كاذبة. ج ـ بالتظاهر بجراح أو عاهات. د ـ بالتنكر على أي شكل كان. هـ ـ باستصحاب ولد غير ولده أو أحد فروعه ممن هو دون السابعة من العمر. و ـ بحمل أسلحة وأدوات خاصة باقتراف الجنايات والجنح. ز ـ بحالة الاجتماع ما لم يكن الزوج وزوجته أو العاجز وقائده.

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين مع التشغيل، فضلاً عن وضعه في دار التشغيل إذا كان غير عاجز، وبالحبس البسيط المدة نفسها إذا كان عاجزاً، ويمكن كذلك أن يفرض عليه تدبير «الحرية المراقبة».

وضمن المادة ٦٠٠ (يعد متشرداً ويعاقب على ذلك بالحبس مع التشغيل من شهر إلى ستة اشهر كل صحيح لا مسكن له ولا وسيلة للعيش، لا يمارس عملاً من شهر على الأقل ولم يثبت أنه سعى السعي الكافي للحصول على شغل، ويمكن كذلك وضع المتشردين في دار التشغيل، ويوضعون فيها وجوباً عند التكرار).

وطبعاً هذه النصوص لا تطبق على أرض الواقع في الغالب لأن القضاة تقع عندهم أوامر الإفراج، ومعظم حالات التسول التي يجري ضبطها من قبل الشرطة المدنية غالباً ما يفرج عنها القضاة في اليوم الثاني.

هذا الحال القانوني الذي يتحكم في عمل وزارة العدل لا تسانده جهود وزارة الشؤون الاجتماعية، فدار التشغيل والتأهيل اليتيم الذي تملكه الوزارة ويقع في الكسوة، غير قادر على فعل أي شيء، فحسب أقوال سالم حمدان مدير دار التشغيل والتأهيل:

(قديماً كانت هناك حرف معينة ضمن الدار يتم تعليمها للمتسولين، مثل النجارة والخياطة وما إلى ذلك، إلا أن الوضع اختلف حالياً، حيث أنه لا يوجد أي شيء من هذا القبيل للتأهيل اليوم، وسنقوم عند الانتهاء من البناء الجديد بإحداث ورشة خياطة وتصليح أدوات كهربائية ومحو أمية). ويضيف بأن لدى الدار (٤ مراقبين و٤ مرافقات وممرض). دون أن نعرف ما حلّ بهذه الدار بعد أن دمّر النظام بلدة الكسوة في طريقه للقضاء على العصابات السلفية.

إحداث مكتب لمكافحة التسول والتشرد

من يتابع مواكبة وزارة الشؤون الاجتماعية سيعرف أنها أصدرت القرار رقم :٧٤٠- لعام ٢٠١٢، الذي ينص على إحداث مكتب لمكافحة التسول والتشرد في محافظة دمشق وريفها. حيث سيعمل المكتب على إنشاء دور لتشغيل المتسولين والمتشردين، إلا أن هذه الدور لن تعمل على تشغيل المتسولين والمتشردين كما هو ظاهر في عنوانها، والسبكما تراه د. ريما الحجار مديرة الشؤون الاجتماعية في الوزارة: إلى (عجز الدار عن إيجاد فرص عمل لهذه الأعداد الكبيرة من المتسولين، حيث ستعمل الدار فقط على إيواء المتسولين المحولين إليها من القضاء)، ووفقاً لرأيها أيضاً فإن (العامل الوحيد الذي بمقدوره أن يضمن عدم عودة المتسولين إلى الشارع بعد انقضاء مدة وجودهم داخل الدار، هو القانون)، معتبرة أن غياب دور القانون في هذا المجال هو السبب الرئيس في عودة المتسولين إلى الشارع.

هذا الحال يدل أن وزارة الشؤون عملت على إلغاء عمل الجمعيات المشتغلة في مكافحة التسول، ويبدو أن مناخ الفساد الذي يخيم في البلاد جعل هذه الجمعيات أو بعضها يبدأ عمله بغايات مختلفة عن الأهداف التي وجد من أجلها. إذا وزارة الشؤون إذا اشتغلت فإنها تأخذ المتسول إلى دار التأهيل والتشغيل، الذي لا يملك أكثر من مهمة الايواء المؤقت. والقانون المعمول به ناقص ويحتاج إلى تطوير، فالمتسول ليس مجرماً ولا يجب معاملته كذلك. وبكلام آخر نستطيع القول أن معالجة موضوع التسول يحتاج إلى معالجة شاملة حكومية مسنودة بعمل أهلي

حقيقي، فالمتسول أو المشرد الذي تحبسه أياماً ويفرج عنه سيعود إلى تسوله إذا لم يجد بيئة أخرى تساعده على العمل، والمتسول هو قبل كل شيء مواطن سوري، يحتاج إلى بيئة إنسانية جديدة يتمكن من خلالها من تأمين مصدر رزق شريف.

وفي إشارة إلى العجز الذي يسيطر على عمل وزارة الشؤون نورد الخبر التالي:

(وجهت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سورية كتاباً إلى اتحاد الجمعيات يطالبه بإقامة ندوات ومحاضرات حول ظاهرة التسول وانتشار هذه الظاهرة بشكل كبير). فوزارة الشؤون تكتفي بإرسال الكتب لتشجع على إقامة محاضرات وندوات، فيما الأمر على الأرض يزداد تعقيداً، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية القاهرة التي أدخلت إلى ميدان التسول أعدادا كبيرة لم تفعل وزارة الشؤون لهم شيئاً.

وعودة للأسئلة

العجز العام الذي تعيشه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تجاه التسول، ومعها الجمعيات التي كانت موجودة بغاية مكافحة التسول، والفساد العام الذي تعيشه هذه الجمعيات والوزارة يجعلنا نعود إلى البنية والآليات الناظمة للعمل الحكومي الذي يفتقر للاستقلالية، وبنفس الوقت الانفتاح على المجتمع المدني المنهك بالوقت الحالي بفعل الآلام الكبرى التي تعيشها الناس، لا سيما في المناطق الثائرة ضد النظام. ويبدو أن موضوع التسول المرهق يحتاج إلى جهود مدنية وحكومية صادقة، وقبل كل شيء يجب تغيير النظرة العامة تجاه المتسولين، تلك النظرة القاصرة التي تعبر عن تمييز عنصري خفي تجاه كثير من الشرائح المهمشة في سوريا. كما ينبغي تطوير القوانين بحيث تستهدف العقوبة المتاجرين عبر التسول، فثمة شبكات تسول منظمة يقودها بشر يعملون بعقلية العصابة، وهؤلاء لابد من كشفهم وفضحهم ومعاقبتهم، وتمييزهم عن بقية أنواع المتسولين الفقراء. وفي النهاية نعتقد أن معالجة هذه المعضلة الاجتماعية من الناحية الإنسانية سيبقى معلقاً إلى أن يصل السوريين إلى حلمهم بتغيير النظام السياسي، وبنيته الأمنية العسكرية التي أفقرت البلاد والعباد.

أوروبا: تحركوا الآن لمساعدة اللاجئين الفارين من سورية

الأربعاء: ٢٤/١٠/٢٠١٢
بقلم «تشارلوت فيليبس»، الباحثة في حقوق اللاجئين والمهاجرين بمنظمة العفو الدولية.

في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة بتاريخ ٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، اتهم رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، الأمم المتحدة بالسلبية تجاه النزاع الدائر في سورية قائلاً بأن: «دم أولئك الأطفال الصغار يُعد بمثابة وصمة عار تلطخ سمعة الأمم المتحدة».

وقبيل بضعة شهور من تصريح كاميرون، أي في يونيو/ حزيران ٢٠١٢، أعلن المجلس الأوروبي عن «إدانته الشديدة للعنف الوحشي والمذابح التي تُرتكب بحق المدنيين، وحث السلطات السورية على وقف هجماتها ضدهم على الفور».

وتُعتبر الأزمة الإنسانية في سورية بمثابة اختبار رئيسي لسياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بدول الجوار. وفي ضوء الإعلان مؤخراً عن منح الاتحاد الأوروبي جائزة «نوبل» للسلام، فثمة فرصة سانحة أمام الاتحاد ودوله الأعضاء كي ترقى إلى مصاف هذا التقدير الدولي، وأن تبادر إلى القيام بتحرك حاسم لضمان توفير الحماية للاجئين الفارين من سورية.

بيد أنه وعلى الرغم من الإدانة واسعة النطاق، والتعالي في الكلام، وتبادل توجيه أصابع الاتهام، فلقد أخفق المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، في ممارسة أي ضغوط فعالة على أطراف النزاع في سورية كي تضع حداً للانتهاكات الواسعة النطاق لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي.

وعقب مضي ١٩ شهراً على اندلاع الاحتجاجات المنادية بالإصلاح، وهي التي اتخذت طابعاً سلمياً في بداياتها، وتعرضها للقمع بشكل وحشي، ومن ثم تطورها لتتخذ منحىً خرج عن السيطرة على شكل نزاع داخلي مسلح، فلا يزال مجلس الأمن يعاني الشلل وقد غُلت يداه بفعل تهديد روسيا والصين باستخدام حق النقض (الفيتو)، وسلبية باقي أعضاء المجلس وتقاعسهم عن القيام بأي تحرك.

وبينما يظل المجتمع الدولي مرتبكاً ومتردداً، تستمر أعداد الضحايا والإصابات بين المدنيين، بما في ذلك الكثير من الأطفال، في الارتفاع. وتشير التقديرات إلى مقتل ما يزيد على ٢٤ ألف شخص منذ اندلاع الأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، فلقد نزح ما يربو على مليون شخص عن منازلهم إلى مختلف المناطق داخل سورية.

ولقد قام أكثر من ٣٥٠ ألف لاجئ بالتسجيل كلاجئين، أو أنهم لا يزالون بانتظار تسجيل أنفسهم تحت هذه الصفة، في دول الجوار السوري، أي تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق تحديداً. وتتوقع الأمم المتحدة بأن يصل عدد اللاجئين الفارين من سورية إلى ٧٠٠ ألف لاجئ مع نهاية هذا العام موزعين على دول الجوار. وبالمقابل، فلم تستقبل دول الاتحاد الأوروبي سوى ١٦٥٠٠ طالب لجوء سوري فقط.

ولا مندوحة من القول أنه، وفي ضوء التزايد الكبير في أعداد الذين يعبرون الحدود السورية مع تدهور الأوضاع، يتعين على المجتمع الدولي التحرك بشكل حاسم والمساهمة في تحمل مسؤولية استيعاب الأعداد الضخمة للاجئين مع كل من تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، وهي الدول التي سمحت لعدد كبير من اللاجئين بدخول أراضيها والبقاء فيها. وفي نهاية المطاف، وإذا كانت الحكومات معنية بالفعل بمصير المدنيين في سورية، فيتعين عليها حينها الاهتمام بالذين أجبروا على الفرار من بلدهم طلباً للسلامة. ومن البديهي القول بأن من أضعف الأيمان أن يقوم المجتمع الدولي بمساعدة الذين تمكنوا فعلاً من الفرار من حمام الدم، وتوفير الحماية لهم.

ولهذا السبب، تناشد منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي، ودوله الأعضاء، اتخاذ تدابير عملية من شأنها مساعدة الفارين من سورية. وتقترح العفو الدولية على الاتحاد الأوروبي اتخاذ التدابير الملموسة التالية في هذا الإطار:

– ضمان حصول جميع طالبي اللجوء السوريين الذين حطت بهم الرحال في دول الاتحاد الأوروبي على الحماية، والانتفاع من إجراءات عادلة ومنصفة في مجال طلب اللجوء.

– ضمان عدم إعادة أي لاجئ إلى سورية قبل استقرار الأوضاع، وتأمين سلامتهم.

– الاتفاق على نهج مشترك لدول الاتحاد في التعامل مع طلبات اللاجئين والبت بها.

– تبني النهج القائم على التوسع في تفسير مدلولات بنود توفير الحماية الدولية.

–إزالة العراقيل التي تحول دون تأمين سلامة طالبي اللجوء من قبيل شروط إصدار التأشيرات، والإجراءات المعقدة والمكلفة المعتمدة في مجال لم شمل الأسر.

كما تدعو منظمة العفو الدولية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى المساهمة في تحمل المسؤولية، والتعبير عن تضامنها من خلال إعادة توطين اللاجئين القادمين من سورية، وهي التي لا تزال تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين العراقيين والفلسطينيين، إضافة إلى أعداد لا يُستهان بها من اللاجئين الصوماليين، والأفغان، والسودانيين، واليمنيين.

ويواجه اللاجئون غير العراقيين على وجه الخصوص مخاطر أكثر من غيرهم فيما يتعلق بتوفير الحماية أثناء الفترة الحالية جراء افتقارهم للأوراق الثبوتية، وسهولة التعرف عليهم كأجانب من مظهرهم الخارجي.

وتناشد «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين» الدول كي توفر شواغر لإعادة توطين أفراد تلك الفئة من اللاجئين، وتحث منظمة العفو الدولية دول الاتحاد الأوروبي على الاستجابة بسخاء لمناشدات الوكالة الأممية المعنية بشؤون اللاجئين.

كما ويتعيّن على الدول الأوروبية، وكذلك الدول المانحة، التبرع بسخاء لصالح تمويل خطة الاستجابة الإقليمية الخاصة بسورية التي وضعتها الأمم المتحدة، حيث أصدرت هذه الأخيرة بالتعاون مع الشركاء المعنيين نداء عاجل من أجل تأمين مبلغ قوامه ٤٨٧,٩ مليون دولار أمريكي لدعم عملية مساعدة اللاجئين السوريين. بيد أنه لم يتوفر حتى الساعة سوى ما نسبته ٢٩ بالمائة من إجمالي ذلك المبلغ. ومع تنامي الأعداد المتزايدة للاجئين، وقرب حلول فصل الشتاء في المنطقة، فسوف يجد اللاجئون في دول الجوار بانتظارهم ظروفاً أشد قسوة من السابق.

وعليه، فقد أمست الحاجة إلى دعم النداء الإنساني العاجل وتمويله أكثر إلحاحاً من ذي قبل.

https://www.amnesty.org/ar/news/europe-act-now-help-refugees-fleeing-syria-2012-10-24

استمرار استهداف الصحفيين والنشطاء الإعلاميين

رابطة الصحفيين السوريين: ١/١١/٢٠١٢

ارتفعت حصيلة شهداء الثورة السورية من الصحفيين، والنشطاء الإعلاميين، والصحفيين المواطنين إلى /٨٥/ إعلامياً منذ آذار ٢٠١١. حيث وثقت لجنة الحريات الصحفية في الرابطة استشهاد /٧/ صحفيين وناشطين إعلاميين في شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٢. وهم: أحمد علي سعدا، مصور مواطن/ منى بكور، صحفية / محمد الأشرم، صحفي/ هشام موصلي مونتير «توفي تحت التعذيب»/ عمر عبد الرزاق اللطوف، ناشط إعلامي/ محمد جمعة عبد الكريم اللطوف، ناشط إعلامي/ أنس الأحمد، ناشط إعلامي.

كما اعتقلت قوات الأمن السوري الإعلامي د. محمد علاء مكتبي في مدينة حلب من أمام مقر مؤسسته «حلم حلب» التي تصدر جريدة «حلم» الأسبوعية في لبنان، ومعه المدير الإداري للمؤسسة محمد الحمزة.

كذلك يواصل النظام احتجاز الصحفي معاذ الخالد منذ خمسة أشهر رغمّ أنه فقد الذاكرة تحت التعذيب. كما اعتقلت الأجهزة الأمنية في مدينة السويداء الصحفي والناشط باسل عزام الذي يعمل في موقع سيريا نيوز/القسم الرياضي.

وأعلنت السلطات الأوكرانية بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٢ أنّ صحافية أوكرانية تعمل في سوريا وتدعم علناً نظام بشار الأسد، خطفت على يد مقاتلي المعارضة.

للمزيد، الاطلاع على الرابط التالي:

https://www.facebook.com/groups/228388973908485/permalink/377407752339939/

بازار الحل السياسي

يمام ونوس

حمل شهر تشرين الأول/ أكتوبر الكثير من المبادرات الدبلوماسية بخصوص الثورة الثورية، غير أنها جاءت بكليتها من طرف حلفاء النظام السوري الذين بدوا مشغولين جدا بصياغة خطط ومقترحات دولية تهدف لإنقاذ الأسد من حتمية سقوطه الحر أمام ضربات الثوار الموجعة في كل يوم، وإن كنا لا نعتقد أن هكذا جهود يمكن أن تفضي لشيء، إلا أنها جديرة بالقراءة المتأنية لمعرفة ماذا يريد معسكر النظام في هذه المرحلة؟

فليس صدفة أن تقدم ثلاثة مشاريع من إيران وروسيا والصين في بازار الحل السياسي الذي افتتحه المبعوث الدولي والعربي لسوريا الأخضر الإبراهيم في جولته الأخيرة على العواصم التي اعتبرها معنية بالقرار في الشأن السوري، ففي النسخة الإيرانية التي سُلمت نسخة مكتوبة منها إلى سي الأخضر، تُشير التسريبات لكونها تقوم على فكرة مرحلة انتقالية بإشراف بشار الأسد، تبدأ من إيقاف إطلاق النار وإيقاف دعم المعارضة وصولاً إلى الدخول في حوار وطني يمهد لانتقال السلطة عبر انتخابات رئاسية.

الخطة الروسية عبر عنها سيرغي لافروف وزير خارجية روسيا، حين قال: الهدف هو ان يتوقف جميع السوريين عن اطلاق النار ويجلسوا حول طاولة المفاوضات، مضيفاً: «لن يُحل اي شيء بدون الحوار مع الحكومة السورية» وفق بيان جنيف الذي أقرته «مجموعة العمل الدولية» في ٣٠ حزيران/ يونيو، ويتضمن وقف العنف، وتطبيق خطة عنان، وتشكيل حكومة انتقالية تضم أعضاء من السلطة الحالية في سورية.

فيما خطة الخارجية الصينية تدعو أولاً إلى وقف إطلاق النار في منطقة تلو الأخرى وعلى مراحل، وتطالب ثانياً بتعيين محاورين مفوضين في أسرع وقت لوضع خريطة طريق للانتقال السياسي، بما يمكن ترجمته «المرحلة الانتقالية»، وإقامة جهاز حكم انتقالي بقاعدة عريضة تضمن استمرارية وفعالية مؤسسات الحكومة، أي بإشراف النظام السوري، إضافة للنقطة الثالثة التي تحيل جهود الإبراهيمي إلى تنفيذ بيان جنيف لوزراء خارجية مجموعة العمل حول سوريا، كما أضاف الصينيون نقطة رابعة تطالب الأطراف المعنية بضرورة العمل على تخفيف الأزمة الإنسانية، وهي مسألة تقع خارج حقل السياسة.

دعونا نلاحظ تقاطع هذه المشاريع الثلاثة في بؤرة ما يريده النظام، ففي البداية كلها مشاريع قُدمت لسي الإبراهيمي مكتوبة دون أن تنشر كوثائق رسمية، وبهذا المستوى تسعى هذه الخطط لتشكيل ضغط على المبعوث الدولي والعربي باتجاه تبني وجهة نظرهم أكثر مما تشكل قناعة لدى أصحابها بإمكانية الحل، ووجهة النظر تلك تتحدث بداية وفي كل المشاريع وبغض النظر عن الصياغات والترجمة، عن وقف إطلاق النار لتخفيف الضغط عن النظام، وتؤكد عدم التدخل الخارجي بكل أشكاله دون أن تعتبر التدخل الإيراني الروسي الصيني تدخلاً خارجيا، فربما يكون الروس والصينيين من أهل البيت أيضاً دون أن ندري!، لنصل في النهاية إلى إجراء حوار سياسي بين السلطة والمعارضة السورية. مع تأكيد روسي صفيق بأن المعارضة المعنية بالحوار هي المعارضة التي يختارها النظام على مقاسة، ويعتبرها معارضة وطنية!.

ومع أن العواصم المعنية تعرف حقيقة فشل خطة كوفي عنان بنقاطها الست التي رفض النظام أن يُطبق أيا منها، إلا أنها تُشير مجتمعة إلى مرجعيتها في بيان جنيف الذي وئد في لحظة إقراره، حيث اعتبرت العواصم الغربية أن البيان يستثني النظام السوري من الحل، فيما تؤكد عواصم الموالاة الثلاث على أن أي حل أو مرحلة انتقالية، أو مجرد حوار يجب أن يتم برعاية النظام وإشرافه.

ثلاثة مشاريع تتقاطع في روحيتها، بل تكاد تنطق بما يحلم به النظام السوري، لكنها مشاريع لا تنظر خارج مرآة النظام، إذ تتجاهل ما يجري على الأرض. فيما الثورة تتقدم باطراد، وبازار الحل السياسي سادر مع أوهام الأسد.

دعوة للتفاؤل

محمود كريم العبد

متابعة الثورة السورية على الفضائيات الوطنية أو المغرضة ستصيب المشاهدين بالإحباط، الأولى تكذب حتى في نشرة الأحوال الجوية كما قال الراحل ممدوح عدوان، والثانية تَصدق في نقلها مشاهد الموت والدمار اليومي، القصف العشوائي، المجازر المستمرة، فنون القتل البدائية، الخراب في كل مكان، ونهر الدم الأحمر يُغطي الخارطة السورية، بالمقابل حديث عن تشتت المعارضة السورية وضعفها، بؤس الموقف الدولي الذي خذل السوريين في مواجهة سلطة غاشمة تقصف شعبها بالطيران والقنابل العنقودية، وبراميل المتفجرات التي نقلت سوريا إلى مصاف نادي دول الصناعات الحربية، كل شيء يدعو حقيقة للإحباط، بل أكثر من ذلك ، يمكن أن يُصيب المتابعين بالاكتئاب والقنوط وربما يصل الأمر ببعضهم حدّ اليأس.

تواجهنا هذه الحالات كثيراً، تواجهنا مع الناس العاديين، تواجهنا في صفوف الصامتين من الناس وبين مؤيدي الثورة أيضاً، تلك الثورة التي امتد بها الزمن حتى فاضت فواتير الدم السوري على كل شاشات العالم، والسوريون يعّتصرهم الألم على مصير سوريا ومصير الثورة، وهو حق مشروع لكل أبناء الوطن، شريطة أن لا يصل بنا الأمر إلى حد الاكتئاب أو اليأس، هذه الحالات التي تصيب غالباً شرائح المثقفين، أو بعض المواطنين الذين لسبب أو آخر يعيشون في مناطق آمنة نسبياً، بمعنى أنهم لم يدفعوا فواتير الثورة مباشرة، لكنهم يستطيعون أن ينظّروا للثورة كثيرا ويتباكوا على الضحايا أكثر. قلت لصديقي الذي تباكى بصدق جارح

وفق المونولوج السابق، رويدك يا صاح، ودعنا نسترجع مسار الثورة السورية كشريط سينمائي، منذ انطلاقة الانتفاضة مع أطفال درعا، وصولاً لانتشارها في كل المدن والبلدات السورية، ومن إطلاق النار على المتظاهرين العزل وقنص السكان المدنيين على يد حماة الديار وصولاً إلى اسقاط ثلاث طائرات حربية في يوم الجمعة المنصرم من قبل كتائب الجيش الحر، ويمتد بنا الشريط السينمائي المطبوع في الذاكرة السورية من عسف الجنود السويون وهم يدوسون على مواطنين سوريين في قرية البيضا بريف بانياس، وصولاً إلى تحرير مدينة سراقب ومحيطها لمسافة ٢٥ كم، هذا التحرير الذي يكتسب أهميته بالمعنى الميداني بسبب وقوع سراقب على تقاطع طريقين رئيسيين لإمدادات القوات النظامية الى شمال البلاد، وبشكل خاص باتجاه مدينة حلب حيث تدور معارك يومية منذ اكثر من ثلاثة اشهر، والأهم من ذلك يا صديقي أن كل انجازات الثورة تمت حتى تاريخه بدون تدخل خارجي، وبالرغم من التدخل الإيراني الروسي لصالح النظام. صحيح أن الزمن استطال بثورتنا أكثر مما يتخيل بعض المستعجلين لقطف الثمار، لكننا لو نظرنا إلى كل الثورات التي نحت باتجاه حرب التحرير الشعبية، ولم تتمّ بطريقة الانقلابات العسكرية، لما وجدنا ثورة منها استطاعت أن تنجز مهمتها بين ليلة وضحاها؟ فالثورة يا صديقي صيرورة مفتوحة باتجاه الحرية والمستقبل.

كتب الصديق د. إياس حسن في صفحته على الفيس بوك:

(كثير من الأصدقاء المحاورين يقفون دوماً عند هذا الخبر أو ذاك في تونس أو ليبيا أو مصر أو اليمن دعما لتشكيكهم بمآل الربيع العربي، وهنا أقدم ما قاله فرانسوا فوره، مؤرخ الثورة الفرنسية، في كتابه الثورة الفرنسية في مواجهة الفكر: «ولنفس الأسباب التي تجعل للنظام القديم نهاية دونما بداية، فإن الثورة لها بداية دونما نهاية. فالأول يعاني من تحديد زمني سلبي، إذن هو زمن وفاة. أما الأخرى فهي وعد، من الاتساع بحيث تشكل امتدادا لا ينتهي...»).

فهل نستطيع التفاؤل؟

البطة الأمريكية العرجاء في سياستها حيال سوريا بأي اتجاه ستقفز بعد الانتخابات

هشام القاسم

أُرغمت الثورة السورية على انتظار الانتخابات الأمريكية، فهي وإن كانت لا تزال مستمرة في الصمود، بل وفي التقدم الميداني، إلا أن جزءاً كبيراً من العناصر التي ستحدد مآلها صار مرتهناً للقرار الدولي والذي بدوره ارتهن للاستحقاق الأمريكي الكبير..

وفي قاعة الانتظار جلس العالم مسترخياً، يطلق بتثاؤب إشارات خمولة لا مبالية كمبادرة الابراهيمي الذي يبدو هو نفسه وكأنه لا يأخذها على محمل الجد..

ولكن هل حقاً ستكتب نهاية الانتخابات الأمريكية بداية الخروج من المحنة السورية، أو على الأقل هل ستدشن مرحلة مختلفة من التعاطي الدولي معها؟

تتعلق الإجابة بسؤال آخر: هل ستخضع الاستراتيجية الأمريكية التي أرساها أوباما في التعاطي مع العالم للمراجعة والتعديل أم أنها ستبقى على حالها؟

مع وصول أوباما إلى البيت الأبيض تردد اسم رجل وعنوان كتابه.. الرجل هو جوزيف س. ناي، أما كتابه فهو القوة الناعمة، وسبب سطوعه هو أنه في نظر الكثيرين الاستاذ الروحي للرئيس الجديد آنذاك..

ناي هو عميد مدرسة كيندي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد، وعمل رئيساً لمجلس المخابرات الوطني ومساعداً لوزير الدفاع في إدارة كلينتون.. وهو يقدم في (القوة الناعمة) توصيات من أجل الحفاظ على القيادة الأمريكية للعالم في القرن الواحد والعشرين.. ومحور هذه التوصيات هو إحلال القوة الناعمة مكان القوة الصلبة..

إن مفهوم القوة الناعمة يقوم على عدة عناصر أساسية: الثقافة والقيم والأفكار.. كل ما يشكل قوة جذب في النموذج الأمريكي، ابتداء من هوليود وهارفارد وآبل ومايكروسوفت.. وصولاً إلى الديمقراطية الأمريكية.. وعليه فإن القيادة الأمريكية، حسب ناي، يجب أن تعتمد على الإقناع والاجتذاب لا على الأمر والإرغام.. (يجب علينا أن نجعل الآخرين يريدون ما نرغب به لا أن نقسرهم عليه..).

ولتحقيق هذا التوجه يقترح ناي خطوات عملية من أهمها: القيادة بمشاركة الدول الصديقة واللجوء دوماً إلى مشورتها، والحفاظ على مؤسسات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، المنظمات الاقليمية، الاتفاقيات الدولية..) والعمل من خلالها لا من خارجها.. والأهم: عدم إظهار العضلات العسكرية إلا عند الضرورة القصوى..

لا شك أن معظم توصيات ناي قد وجد طريقاً إلى الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها أوباما. لقد كان لزاماً على الرئيس الديمقراطي أن يلملم ما بعثره سلفه الجمهوري جورج بوش الابن، الذي وسع سياسة التدخل الخارجي وأراد قيادة العالم بعصا غليظة، لا مكان بجانبها للقوة الناعمة.. حتى قيل إن أمريكا اختارت أوباما ليكون وجهها المبتسم بعد أن أطالت التكشير في وجه العالم.. والواقع إن التاريخ الأمريكي حافل بأمثلة لكلا النموذجين: الاندفاع نحو الانخراط بالعالم، والانكفاء.

وبما أن بوش الابن قد بالغ في تقديم النموذج الأول، فقد تعين على خلفه أن يختار الانكفاء، ولكن بالطبع دون أن يعني الانكفاء انسحاباً من العالم بقدر ما يعني ضبط الانخراط وتقييده مع التركيز أكثر على الداخل..

إضافة إلى ذلك حملت استراتيجية أوباما في السياسة الخارجية مستجداً آخر: تأخير الشرق الأوسط في سلم الأولويات الأمريكية لحساب منطقة المحيط الهادي، هناك حيث تصعد الصين بقوة صاروخية لتكون المنافس الأول..

في ورقة قدمها كل من مركز سابان في مؤسسة بروكينغز ومجلس العلاقات الخارجية إلى الرئيس أوباما لتكون ركيزة أساسية في تعامل إدارته مع ملفات «الشرق الأوسط، رأى باحثون (أبرزهم مارتن إنديك وريتشارد هاس) إن «اعتماد الاقتصاد الأميركي على النفط هو السبب الرئيسي لقلق الولايات المتحدة، وهو الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط من أولى أولوياتها..

فالدرس واضح وضوح الشمس: التقليل من استهلاك النفط بإمكانه تغيير البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، ومن ثم، فسياسة الطاقة هي السياسة الخارجية».

هذه الرؤية الجديدة في التعاطي مع العالم انعكست في سلوك الإدارة الأمريكية خلال الأربع سنوات المنصرمة: انسحاب من العراق، والعمل على انسحاب من أفغانستان.. والقيادة من الخلف، بل والاختباء وراء دول حليفة، عندما اقتضت الضرورة الملحة تدخلاً في ليبيا.. غير أن المسرح الأمثل لتجسيد هذه الرؤية كان في سوريا، وهذا ما يفسر، ولو جزئياً، الموقف الأمريكي الذي اتسم بالتريث وبطء الحركة بل والتردد..

لقد جاء أوباما وهو يقول للأمريكيين: لقد أوقفت لكم حربين.. وبالتالي فسيصعب عليه إشعال حرب ثالثة، خاصة وأن سوريا لا تشكل حالة إسعافية كما ليبيا بثروتها النفطية الهائلة..

هذا التوجه الاستراتيجي في التعاطي مع العالم والشرق الأوسط خاصة، يصلح كمدخل لتفسير الموقف الأمريكي من الثورة السورية، وهو أقرب إلى قواعد السياسة ومعطيات الواقع من نظرية المؤامرة التي تقول إن الولايات المتحدة انتظرت هذه الفرصة لترى سوريا تتمزق انتقاماً منها على مواقفها الممانعة منذ عقود..!!

والآن هل ثمة ما يشير إلى تغير سيطرأ على هذه الاستراتيجية في الأربع سنوات القادمة؟

يجيب كثير من المراقبين بـ (نعم)..

إن الأسس التي حكمت الرؤية إلى الشرق الأوسط كان قد تم وضعها لشرق أوسط لم يعد موجوداً.. شرق أوسط بات قديماً بفعل الربيع العربي.. وإذا كان الوقت لم يتح أمام الإدارة السابقة، التي فوجئت بالثورات العربية (عكس ما تقول نظرية المؤامرة)، لكي تجري مراجعة شاملة وصولاً إلى وضع استراتيجية جديدة، فإن هذا سيكون من أولويات الإدارة القادمة. إن الشرق الأوسط يعاد ترتيبه الآن، ولا

يمكن للولايات المتحدة أن تغيب عن هذه العملية التاريخية.. لقد أعاد الربيع العربي فرض الشرق الأوسط كأولوية متقدمة في سلم الاهتمام الأمريكي، ولن تكون سوريا بمنأى عن ذلك..

يرجح المراقبون أن تنشط الإدارة القادمة على خطين: المساهمة في ترتيب دول الثورات الناجزة (تونس ومصر وليبيا واليمن) والمساهمة في رسم مآل الثورة التي لم تنجز بعد في سوريا، وثمة استحقاقات مؤجلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الخط الثاني: العلاقة مع روسيا، حيث الكثير من الملفات التي تحتاج إلى استكمال، من الدرع الصاروخي إلى قضايا عالقة في أوربا الشرقية، إلى الموقف من الملف النووي الإيراني، إلى التسليم بالشراكة من عدمه..

المنتظر أن توضح الفترة القادمة هذه العلاقة، هل ستسير باتجاه تعزيز الحوار والاعتراف بموسكو كشريك وتقديم بعض التنازلات التي ترضي كبرياءها المتعاظم؟ أم على العكس ستعود واشنطن إلى مجابهة عدوها السابق وتحجيمه استراتيجياً كما ألمح رومني؟

الأمر الآخر يتعلق بإيران، فقد اعتمدت الولايات المتحدة في السنوات الأربع المنصرمة أسلوب الجزرة مع التلويح بالعصا، غير أن العقوبات الاقتصادية الأخيرة التي شددت الخناق على طهران توحي بأن الإغراءات التي قدمت لها لم تكن مجدية، وهذا ما يحمل كثيرين على الاعتقاد أن مطلع الفترة الرئاسية القادمة سيكون موعداً لتحديد الخيار: مزيد من الجزرات أم إشهارا للعصا واستخدامها؟

كل هذا سينعكس في الساحة السورية، فطبيعة الخيارات الأمريكية ستسهم بقدر كبير أو صغير في تحديد الموقف الدولي: تسوية سياسية برضا جميع الأطراف، أم ترتيب انفرادي يقلب الطاولة على الخصوم المعاندين؟

تشير تسريبات صحفية عديدة إلى أن الأمريكيين أعدوا العدة للاحتمالين: مشروع قرار أممي يفرض التسوية، أو ترتيب منطقتين عازلتين في شمال سوريا وجنوبها.. غير أن هناك احتمال ثالث يخشاه السوريون: أن تجعل واشنطن من سوريا ساحة معركة مفتوحة تستنزف فيها أعداءها..

أياً يكن فإن معظم التوقعات تشير إلى أن التعاطي الأمريكي مع الملف السوري سيكون أكثر نشاطاً ووضوحاً.. وربما حسماً.

البطة لم تعد عرجاء، فلنر إلى أي اتجاه ستقفز..

الاسم... والاسم المستعار

أزمة الهوية في زمن الثورة

يارا بدر

رفعت السلطات السورية حجبها عن مواقع التواصل الاجتماعي مثل «فيس بوك» و«تويتر» مع بداية أحداث الربيع العربي، ٨ شباط ٢٠١١، وحتى ذلك الحين كان عالم مثل هذه المواقع مجهولاً وغريباً بالنسبة إلى شرائح اجتماعية مختلفة في البلد، في الوقت الذي تزامن تقريباً مع حجب السلطات المصرية لهذه المواقع بعد أن انتشرت دعوات التظاهر عبر صفحاتها. أذكر جيداً الدهشة التي أصابتني عند دخولي محل لبيع الألبسة المستخدمة في بدايات صيف ٢٠١١ ورأيت البائع الشاب يتابع الأخبار على صفحته على موقع «فيس بوك».

في الحال السوري لم يكن الوضع يسمح بنشر الدعوة إلى التظاهر السلمي عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، إذ بدا أنّ هذه السماحة الحكوميّة لم تكن سوى وسيلة لتشديد الرقابة على مستخدمي هذه المواقع، الذين كانوا يضطّرون سابقاً إلى دخولها عبر استخدام «بروكسي» يكسر الحجب، ويُزيد من تعقيد عملية مراقبة الصفحات ومستخدميها.

منذ ذلك الزمن، وربما قبله بقليل، تزايد عدد مستخدمي هذه المواقع في سوريا أضعافاً، ومن جميع الأطراف، من الثوار وصولاً إلى مؤيدي النظام، والشباب الما بين بين. وانتشرت ظاهرة الأسماء المستعارة، لدى الجميع. هذا التخفّي الذي يُتيحه موقع «الفيس بوك» عبر قناع اسم مختلف، صورة مختلفة، شكّل لدى البعض هويّة أخرى. فكما أنّ الأقنعة في المسرح والعروض الكرنفالية في القرون الوسطى ليست سوى وسيلة لإخفاء الشخصية الحقيقية بكل جمالياتها ونقائصها، بحثاً عن تحرّر اجتماعي أو فكري من القيود التي تربط تلك الشخصية بمحيطها، ظهر في حالتنا السورية تأسيس صفحات لناشطين في الحراك الثوري بقناع مختلف باعتباره وسيلتهم للتحرّر من خوفهم الأمني بالدرجة الأولى بحثاً عن مُتنفّس ولو وهميّ للحريّة. عبر صفحاتهم «الزائفة» كتبوا للثورة أشعاراً وآراءً لم يجرؤوا على التعبير عنها بصوتهم الحقيقي، تضامنوا مع المعتقلين والشهداء، ونفّسوا عن غضبهم الآني، ثمّ أغلقوا الجهاز وعادوا إلى ممارسة يومياتهم التي لا تنتمي إلى الثورة بأي صلة. فهم لم ينزلوا إلى الشارع للتظاهر ولا حتى مرّة واحدة، لم يطلقوا صوتاً واحداً بوجه أي آخر لا يتفقون معه حتى في الرأي، لم يكونوا في أي اعتصام شموع سلمي من أجل قضية سورية، صامت، مفتوح القراءات، وربما ذهبوا، راقبوا من بعيد وغادروا مع تقديرهم للوقت الذي يستغرقه وصول قوات الأمن السورية إلى المكان.

هذه المسافة بين العالم الافتراضي والعالم الواقعي، بين الزمن الكرنفالي للاحتفال الثوري والزمن الواقعي للخوف والاضطهاد وصرخة الحرية، هي التي تشكّل- وهذه وجهة نظر من حق الأخصائيين النفسيين وحدهم الفصل فيها- أزمة الهويّة لدى «ثوار الفيسبوك» كما أسمتهم إحدى ناشطات الحراك الميداني من مدينة درعا. ويمكن الوقوف على هذه الملاحظة في الفصل العفوي ما بين «ثوار الفيسبوك» و«ثوار الشارع»، بين الحقيقي وصورته، بين الأصل والاستنساخ كما يقول «افلاطون»، في التعليقات المتكررة على الموقع نفسه، وفي الأحاديث العابرة للناشطين الميدانيين وسواهم، والأهم في الفعاليّة الناتجة عن كل حراك وهمي «إلكتروني» أو مادي على الأرض.

إلاّ أنّ سبب العجز عن الإبداع والخلق هنا شخصيّ تماماً، مرتبط بذات المُستنسِخ الذي يحاول انتحال هويّة شخص لا يُشبهه في شيء: شخص شجّاع، جريء، واثق بنفسه، عدائي حتى في بعض اللحظات، تصل الحدّة في آرائه العامة ربما حد الوقاحة. هذا التطرّف الذي تؤمنه حريّة التخفي خلف القناع مفهومة تماماً، لعكس كل ما يحتاج هذا الشخص أن يكونه، ما يتمنى أن يكونه، وما يعجز عن أن يكونه. ربما بمثل درجة الجنون والصخب والعنف والبذاءة التي كانت تسود احتفالات الكرنفال حيث التمرّد على جميع أشكال السلطات الرسميّة من الكنسية إلى السلطة الاجتماعية القامعة للرغبات الفرديّة. في زمن الاحتفال الكرنفالي يتم إنتاج عالم مقلوب عن كل ما هو حقيقي، ببؤس ذلك العالم الحقيقي وقحطه وقسوته.

بعد قرابة العشرين شهراً من زمن الثورة السورية، لا نستطيع غض النظر عن هذا الشكل الذي يُثير كل هذه الأسئلة، بعد اعتقالات طالت مئات الآلاف وبعد كل هذا

الدمار لمناطق سكنية بأكملها، بعد كل هذا الصخب والجنون والدم المسفوح الذي غدا بذاته سمّة يومية لحياة المواطن السوري العادي، يبدو مُقلقاً جداً تمسّك البعض بهويتهم الأخرى، بل وترتفع شحنة السلبية الواقعية لتطفى حتى على ابسط الممارسات اليومية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الضغط الذي يولدّه الحراك الثوري مع امتداد تأثيراته واتساع دوائره لتضيق أكثر فأكثر مساحة ما يُعرف بالكتلة الصامتة. يبدو مُقلقاً أنّ البعض لا يزال غير قادر على التصالح مع ذاته وهويّته الأصلية، مع نفسه وخوفه على شخصه الذي يمنعه من الانتماء إلى فكرة أو مجموعة بشكل صريح، يمنعه أن يوازن بين ما هو عليه في الحقيقة وبين ما يرغب في أن يكونه. علماً أنّ كثيراً من شباب لم يكونوا يوماً من روّاد عالم التواصل الاجتماعي، دمجوا وبشكل عفويّ بين حراكهم على الأرض وبين صفحاتهم على الموقع التي تعكس آراءهم وممارساتهم، إنّ هذا التوازن بين العالمين يُلغي حالة القطعيّة بين زمنين افتراضي وحقيقي، وإن بشكل نسبي، ففي بعض الأحيان تزيد الشحنة الانفعالية على الصفحات الاجتماعية عن الفعل المُقابل والمُمثِل لها على الأرض، وفي أحيان كثيرة هو العكس تماماً، حيث تصح النظرية القائلة: كلما كثر الفعل، قلّ الكلام.

«فداء عيتاني»... والثورة في داخل الثورة

جورجيت نخلة

أثار اختطاف الصحفي اللبناني «فداء عيتاني» من قبل لواء «عاصفة الشمال» موجة واسعة من ردود الفعل الغاضبة في أوساط الثوار والناشطين السوريين، فأصدرت «لجان التنسيق المحلية» بياناً استنكرت فيه هذه الممارسات وطالبت بإطلاق سراح الصحفي المُحتجز فوراً، كما وقع مثقفون وإعلاميون سوريون على بيان مماثل، وقدّم «عروة النيربية» صاحب مؤسسة «دوكس بوكس» والخارج حديثاً من المُعتقل السوري مناشدة مُشابهة. من جهته ذكر بيان «لواء عاصفة الشمال» أنّ توقيف «عيتاني» تمّ بهدف الاستفسار منه حول بعض المعلومات. أخيراً أطلق سراح «عيتاني» بعد عدّة أيام قضاها محتجزاً، وهو يؤكّد أنّه مؤيد للثورات العربية وخصوصاً السورية، إلاّ أنه وبعد تجربته في المعتقل يرى أنّ الثورة السورية «في خطر». هذه ليست الواقعة الأولى، لكنها تكاد تكون الحملة الأقوى في وجه مثل هذه الممارسات، وإن كان تبني «اللواء» للعملية وتصوير «عيتاني» أثناء احتجازه كان مُطمئناً، إلاّ أننا لازلنا وبكل أسف، خاضعين لنخبوية التفكير وانحصار هذا الرفض في شريحة مُعينة من المثقفين أو النشطاء المدنيين، وكل الأمل أن ننجح في خلق قاعدة فكرية حقيقية في الشارع السوري ترفض مثل هذه الممارسات العنفيّة، والإقصائية، والتي تنتهك حقوق الإنسان وهي من جملة المظالم التي عانى منها الشعب السوري طويلاً حتى قامت ثورته، ويومها ربما نرى رفض هذه الممارسات من داخل الحراك المُسلّح ومن الشارع العفوي الثائر بشبابه ورجاله ونسائه.

مجلة «فنون الثورة السورية»

يم درويش

صدر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣١ العدد الثاني من مجلة «فنون الثورة السورية» الإلكترونية التي تصدر مع نهاية كل شهر، وتهتم بنشر لوحات ومشاركات فنية أنتجَت بتأثير الواقع السوري الثوري، ومن فضائه وآلامه، حيث تعكس قراءة كل فنان من الفنانين لمفردات الثورة ويومياتها، كلّ حسب مدرسته الفنية وأسلوبه التعبيري. وقد حمل العدد الجديد تنويهاً بمساهمة «عدسة شاب ديراني» في صدوره، وشكراً لهذا التعاون.

عبر (١١٣) صفحة شاهدنا أعمالاً عن النزوح والتهجير، عن حلم الهدنة البائسة الضائع، عن الطفولة التي تبدّد ضحكاتها أصوات القصف وطائرات الميغ وبرودة الشتاء، عن حملة «لا للتخوين»، وصولاً إلى محولات الصمود في المدن الثائرة المنكوبة، وليس انتهاءً بتشرذم المعارضة، وانتقاد ممارسات بعض كتائب الجيش الحر، وحتى الموقف المُتخاذل من الأمم المتحدة. كل هذا وأكثر شكّل مفردات في قصيدة طويلة هي «الثورة السورية».

لا تعليق مرفق مع الأعمال، إذ أنّ التقييم النقدي لهذه المشاركات ليس من مهام القائمين على الصفحة في الموقع الأزرق، هي أعمال للآخر، أينما كان. من هنا بدأت المجلة، بأكثر من (١٠) لوحات تقييماً على الصفحة الزرقاء، وبذات الروح البعيدة عن التقييم الفرداني، صفحة تعرض بألوان ممتازة، وجودة تقنية عالية، اللوحة مع اسم مُبدعها وعنوانها.

كوثيقة أرشيفية ضخمة تأتي مجلة «فنون الثورة السورية»، تجميعية، تخصصيّة، حيث تتابع باقي الصفحات لتعرض قرابة المئة عمل فني تمّ نشره خلال شهر «تشرين الأول» في الصفحة المخصصة لفنون الثورة السورية في موقع التواصل الاجتماعي.

للاطلاع على العدد:

http://syrianarts.files.wordpress.com/2012/10/syrianarts__issue__2.pdf

للمتابعة:

https://www.facebook.com/Syrian.Revolution.Arts

كاريكاتير العدد - خطة الابراهيمي - حبيب حداد

راديو سوريالي.. تجربة إذاعية على الانترنيت لشباب من داخل سوريا

سارة مراد

بدأ مجموعة من الشباب والصبايا السوريين ال (ملونين)، البث التجريبي على الانترنيت (http://www.souriali.com/)، في مشروع «راديو سوريالي» كعمل غير ربحي، يأمل القائمون عليه أن يكون (مكان نجتمع فيه و نحكي «بلا حدود و بدون قيود» من سوريا، عن سوريا)، بهدف وحيد (إيصال صوت السوريين لكل السوريين).

ملونين هي صفة التوجهات الفكرية المتنوعة والمختلفة لشباب الراديو، الهادف إلى أن يكون مساحة وسطيّة تلتقي فيها قصص السوريين على اختلاف توجهاتهم وآرائهم حول ما يعيشونه في ثورتهم. من هذا التنوّع المفتوح على كل الأمزجة والاتجاهات، بما يمكن أن يحمل من متناقضات، ومن هوية هذا الشباب السوري بكل الغرائبية القاسية التي تصبغ حياته اليوم يأتي اسم الراديو «سوريالي»، مُستعاراً من أجواء المذهب «السوريالي» الذي نشأ كمذهب فني بالدرجة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، ومن سوريا التي هي لكل فرد منا «سوريا لي». تنقسم برامج الراديو إلى ثلاث مجموعات، البرامج الحوارية متل «أخذ وعطا»، البرامج السردية مثل «حكواتي سوريالي»، والبرامج التوثيقية والإخبارية مثل «أخبار سوريالية» و«سوء تقدير»، الذي يقوم بجوهره على فكرة: (بما أنه نحن منفهم بالطب والطبخ وعلم الزراعة والتصوير الضوئي وعلم الذرة والسياسة إلا ما يصير معنا بين فترة والتانية سوء تقدير، مس كونبشن بالإنكليزي، بهاد البرنامج «مس كونسبشن» ما رح نوضح الأخطاء الحاصلة بالزراعة والتصوير الضوئي وعلم الذرة والطبخ والنفخ بس رح نحكي شوي عن الأخطاء يلي بتصير بالسياسة والحياة المدنية والديمقراطية...هي الحرية لبدكن ياها؟)

هذه هي روح شباب راديو سوريالي، روح الشباب السوري عموماً بكل مفرداته وتفيلاته ولغته الساخرة، وتصبغ كل برامجه الترفيهية والفنية والثقافية، فمن قلب الحياة السورية يحاول شباب «سوريالي» التذكير بتراث المنطقة، وعاداته، وحتى مطبخه، بقصص أبناء كل منطقة وهمومهم، ليفتحوا نوافذ للحوار مع الآخر لا يتغنى بالتنظير والإنشاء، بل فيه ببساطة الواقع اليومي المُعاش وقسوته، التي تضفي إلى الحوار صدقه وقوته.

يتشكّل جوهر ردايو «سوريالي» من حوار المختلفين كلّ بحسب الواقع الذي تعيشه منطقته، المناطق الثائرة المنكوبة، المناطق الصامتة بترقب وخوف من القادم، المناطق التي لم تلتهب فيها الصرخات بعد، حيث الصوت الأقوى هو صوت المواطن السوري وحديثه العفوي، ففي راديو «سوريالي» تغيب الرقابة، إلاّ ما يتعلق بإقصاء الآخر، بالتخوين والطائفية.

يظهر في برامج الراديو تركيز العاملين على المواطن الفرد، وقيم حرية التعبير وحق الاختلاف في الرأي، للتأكيد على أنّ سوريا الملونة هي حق الجميع وملكهم جميعاً، وفي مُجمل البرامج يعمل «راديو سوريالي» على نشر مفاهيم المواطنة والدولة المدنية حيث يتعايش الجميع بحقوق متساوية وواجبات متساوية أياً كانت التوجهات الفكرية أو السياسية لهؤلاء الأفراد، على أمل أن نتعلم الاستماع إلى الآخر وتقبله وسط كل الفوضى السورية اليوم.